اقتصاد

تباين حاد في أسعار صرف الدولار في «السوداء» و«المركزي» يتدخل اليوم لضبط مساره!

الوطن

تباينت أسعار صرف الدولار في السوق غير النظامية «السوداء» بشكل حاد يوم أمس، إذ تناقلت صفحات التواصل الاجتماعي «فيسبوك» وتطبيقات الموبايل المرتبطة بها أسعاراً تزيد بنحو ١٠ ليرات عن أمس الأول، حيث لامس الدولار ٤٦٠ ليرة، في دمشق، في حين زاد الرقم في بعض المحافظات الأخرى، كإدلب واللاذقية وقل في أخرى كالقامشلي، كما تباينت الأسعار من موقع لآخر، علماً بأن التجار يعتمدون هذه الأسعار في تعاملاتهم اليومية، رغم عدم إفصاح تلك المواقع عن مصادر معلوماتها والشكوك في دقتها.

من جانبه صرح مصرف سورية المركزي أمس أن هذا التباين الكبير في الأسعار المنشورة عبر مواقع التواصل الاجتماعي يهدف إلى المضاربة وخلق فقاعات سعرية وتحقيق أرباح غير مشروعة، معلناً عن عقد جلسة تدخل اليوم بغرض بحث تطورات سعر الصرف الأخيرة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بضبط مسار سعر الصرف وإعادته إلى مستوياته التوازنية.

وفي بيان (تلقت الوطن نسخة منه) أشار المركزي إلى أن التدخل في سوق القطع الأجنبي يتم بشكل يومي ومستمر عبر مؤسسات الصرافة بسعر صرف يبلغ ٤٢٦ ليرة سورية للدولار الأميركي و٤٢٥ ليرة للدولار الأميركي لتمويل المستوردات.

وذكّر من يرغب من المواطنين المتقدمين بطلبات شراء القطع الأجنبي إلى شركات الصرافة التي اشترت القطع الأجنبي بغرض التدخل، وفي حال عدم تلبية الطلب يمكن تقديم شكوى إلى ديوان المصرف المركزي موجهة للحاكم مباشرة.

بدون توضيحات.. مجلس الوزراء يناقش الآليات المتبعة لتعزيز استقرار سعر الصرف ومواجهة الفساد

الوطن

دون أي تفاصيل توضيحية، ذكر الخبر الرسمي الذي وزعّه المكتب الإعلامي في رئاسة مجلس الوزراء أمس أن المجلس ناقش أمس العديد من القضايا الخدمية والاقتصادية وواقع الأسعار في الأسواق والتحديات التي يواجهها المواطن في حياته اليومية بالإضافة إلى الآليات المتبعة لتعزيز استقرار سعر صرف الليرة السورية والإجراءات الحكومية لمواجهة مظاهر الفساد بكل مكوناته من المجتمع السوري.

وخلال الجلسة الأسبوعية للمجلس، أشار رئيس المجلس وائل الحلقي إلى زيارة الوفد التجاري والاقتصادي الإيراني برئاسة معاون وزير الاقتصاد والمالية الإيراني والمباحثات الناجحة التي أجراها بدمشق والتي تساهم في تنمية وتطوير علاقات التعاون الثنائي على كل الصعد والارتقاء بها إلى مستوى العلاقات السياسية والإستراتيجية بين البلدين، مؤكداً أن هذه الاجتماعات ساهمت في الوصول إلى قواسم مشتركة ترجمت إلى اتفاقيات سوف تساهم في توسيع مجالات التعاون وخاصة في القطاع الزراعي والنفطي والنقل والاتصالات والصناعات الدوائية.

وأكد الحلقي اهتمام الحكومة بالقطاع الزراعي باعتباره أحد أعمدة التنمية في سورية وبالتالي فإن تحقيق الأمن الغذائي والزراعي أولوية لدى الحكومة السورية يجب علينا السعي لرسم إستراتيجيات حقيقية وبرامج مرحلية ومستقبلية لإعادة إحياء القطاع الزراعي الذي يعد ثروة وطنية تتوافر لها كامل شروط النجاح. منوهاً بأن السياسات الزراعية المستقبلية يجب أن تراعي الظروف المناخية وخاصة شح المياه وطبيعة كل محافظة مترافقة بتوطين صناعات زراعية بشقيها النباتي والحيواني تتواءم مع احتياجات المواطن السوري وتحقق الاكتفاء الذاتي والانطلاق إلى التصدير.

وطلب الدكتور الحلقي من الجهات المعنية توفير المناخ المناسب لعودة أهالي عدرا العمالية إلى مساكنهم وتوفير جميع مستلزمات الحياة اليومية لهم من خدمات وتوفير المواد التموينية والغذائية وتوفير النقل من خلال تسيير باصات نقل داخلي إليها وإعادة إحياء كل المؤسسات الحكومية فيها. كما طلب من وزارة الشؤون الاجتماعية والجهات المعنية الأخرى الإسراع بإنجاز مراكز استضافة الأطفال المتشردين والمتسولين وتقديم كل أشكال الرعاية الاجتماعية لهم وإعادة تأهيلهم ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع مستقبلاً.

وأكد الحلقي أن الحرب على سورية دخلت عامها السادس والشعب السوري سطر خلال الأعوام الخمس الماضية ملاحم أسطورية في الصمود والبقاء والتضحية ليبقى الوطن شامخاً عزيزاً كريماً. مشيراً إلى أن صبر الشعب السوري أذهل العالم بصموده الأسطوري الذي يعد مدرسة حقيقية بالصبر والثبات والمقاومة بالإضافة إلى حكمة وشجاعة قائد الوطن الرئيس بشار الأسد وبطولات جيشنا الباسل استطعنا الصمود خلال المرحلة الماضية وسوف يحقق الانتصار الأكبر خلال هذا العام من خلال تعزيز مسيرة المصالحات الوطنية والانتصارات النوعية الكبرى التي يحققها جيشنا الباسل ومسار جنيف حيث سيمضي بما يحقق آمال الشعب السوري وتطلعاته.

وبمناسبة عيد الأم قدم الحلقي التهنئة للأم السورية التي كانت على مر الأزمان والعصور مثالاً للعطاء والشموخ والكرامة والإباء وهاهي اليوم تعد مثالاً في الصبر والمقاومة والتضحية، حيث قدمت قوافل الشهداء من الأزواج والأبناء والإخوة، فتحية للأم السورية الصابرة والمقاومة في عيدها وهي تتألق بشموخها وعزتها وعطائها وحنانها وجدها وتضحياتها وتكريماً لأمهات الوطن وجه السيد الرئيس بشار الأسد بتعطيل يوم الأحد ٢٠١٦/٣/٢٠ بالإضافة إلى يوم الإثنين ٢٠١٦/٣/٢١.

وبمناسبة عيد المعلم قدم الحلقي التهنئة للأسرة التربوية والتعليمية السورية في عيدها السنوي التي جعلت من مدارسنا وجامعاتنا منبعاً للعلم والعطاء ومنارة للفكر النير ومراكز إشعاع وطني وقومي حيث أصبحت جامعاتنا ومدارسنا مراكز للتنوير في مواجهة الفكر التكفيري الظلامي الهدام والمعادي للرسالات السماوية. مؤكداً أن المعلم السوري أثبت على الدوام أنه صاحب رسالة سامية ساهمت في مواجهة تداعيات الحرب الإرهابية كما أنه صمد وقدّم الشهداء من أجل أن تبقى العملية التربوية والتعليمية مستمرة في جامعاتنا ومدارسنا.

بحث مجلس الوزراء مشروع قانون تنظيم وزارة الثقافة وإنهاء العمل بالقرار بقانون رقم /١٩٧/ لعام ١٩٥٨ وتعديلاته. واتخذ بشأنه القرارات اللازمة لاستكمال إصداره، نظراً للتطورات الكبيرة التي يشهدها القطر في القطاعات المختلفة، ولاسيما القطاع الثقافي وبغية توظيف هذا القطاع في عملية التنمية الشاملة للمجتمع، وإسهامه في دعم القطاعات الإنتاجية والخدمية، وبروز المشروع الثقافي كاستثمار للرصيد البشري والإرث الحضاري، وتحصين المجتمع من آفة التطرف والانحراف في العالم ولاسيما في منطقتنا العربية، ونظراً لقدم النصوص الناظمة لعمل وزارة الثقافة ومهامها التي لم تعد تلبي مقتضيات إدارة وتنظيم قطاع الثقافة، إضافة إلى تحديات الأزمة الراهنة التي يتعرض لها وطننا وما تستدعيه من وجوب الاستثمار الأفضل للطاقات الكامنة في هذا القطاع، رفعت وزارة الثقافة مشروع القانون الموزع.

كما بحث مجلس الوزراء مشروع قانون تعديل بعض مواد القانون رقم /٥٥/ لعام ٢٠٠٤ المتعلق بإحداث اتحاد الفنانين التشكيليين. واتخذ بشأنه الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره. واطلع على كتاب وزارة الإسكان والتنمية العمرانية حول تخصيص وزارة العدل بقطعة الأرض في الجزيرة /١٧/ في توسع ضاحية قدسيا- المرحلة الأولى- لبناء قصر عدلي لمدينة دمشق، وقد وافق مجلس الوزراء عليه. كما اطلع على كتاب وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي المتضمن طلبها التصديق على تعديل الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الزراعي ٢٠١٥/٢٠١٦، وقد وافق مجلس الوزراء على تعديل الخطة.

من منبر جمعية العلوم الاقتصادية

عربش: نجاح إعادة الإعمار مرتبط بالتمويل والنمو الداخلي وتعظيم رأس المال

علي محمود سليمان

بين الاقتصادي الدكتور زياد عربش أن مكانة سورية في الإقليم مهمة جداً فهي نهاية العمق البحري وبداية عمق آسيا، وإن فكرة إعادة تموضع سورية تتم بالحصول على التمويل وإيجاد محركات للنمو الداخلي، وبتعظيم رأس المال المجالي لسورية.

كلام عربش جاء خلال الحلقة النقاشية التي أقامتها جمعية العلوم الاقتصادية تحت عنوان (مقاربة التنمية الإقليمية لإعادة الإعمار في سورية – شروط ومحاور النهوض). حيث أوضح أنه لا يمكن نجاح أي عملية إعمار دون تحديد مكانة سورية ضمن فضاء الإقليم، والاستفادة من موقعها الجيوسياسي الذي يجعلها في قلب أنظمة التبادل التجاري والنقل والتجارة الإقليمية والطاقة، لكي يتم تحقيق نجاحات تنموية تفرض تكاملاً وتشبيكاً مع دول المنطقة لاستغلال مواردها لصالح ولخدمة شعوبها لافتاً إلى أنه لتحديد النمو المؤدي إلى التنمية، يجب تحديد هوية الاقتصاد برؤية طويلة الأمد وبناء نموذج تنموي، لأن النمو لا يؤدي إلى تنمية إن كان ريعياً ولم تكن مصادره متنوعة ويضمن بعوائده الموزعة وبعدالة اندماج كل السوريين والمناطق لتولد مصادر متنامية من النمو، ومعاكسة الاتجاهات من مركز مستقطب وحيد إلى نشر التنمية المندمجة المتفاعلة مع بقية المناطق، أي من التركز القطبي إلى محاور تنموية وابتكار محاور أخرى وذلك لبناء نموذج جديد يعتمد إعادة توزيع الأثقال ويأخذ بالاعتبار، تغيراً ديمغرافياً بفعل نزوح خارجي وداخلي غيّر المعطيات كماً ونوعاً، وتكامل التنمية والتخطيط القطاعي والإقليمي، أي معالجة الاختلالات التنموية المتراكمة قبل الأزمة.

وللبدء بمرحلة النهوض والبناء انطلق عربش من أهمية معالجة الاختلالات التنموية ضمن منظور التنمية الإقليمية التصالحية وشموليتها بمثلثي الاستدامة، أي من الزاوية الجغرافية والقطاعية والزمانية، بالتلازم مع المثلث الآخر بأبعاده الثلاثة الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، ذاكراً عدداً من محاور النهوض التنموي والبناء للأجيال القادمة، تتمثل في معامل الحرمان وهو معامل يعكس تباين واقع مؤشرات التنمية المناطقية قبل الأزمة أي البعد السابق هنا لتصحيح اختلالات التنمية بحسب المسوحات الميدانية والمؤشرات المتاحة لعام ٢٠١٠ (من ١٠٠ نقطة يتم تثقيل المناطق)، والانطلاق نحو المصالحة الوطنية بأثر رجعي بحيث تحصل مثلاً القرى الأكثر فقراً على قيمة المعامل كاملةً (١٠٠ نقطة)، في حين لا تحصل منطقة فيها مؤشرات التنمية الأعلى على مستوى سورية على أية نقطة (أجرت هيئة التخطيط، والمكتب المركزي للإحصاء العديد من الدراسات والمسوحات منها ما يتعلق بالفقر أو بدخل ونفقات الأسر أو البطالة إلخ، حيث يمكن وضعها في خريطة تعكس مستويات التنمية المناطقية).

ويعكس معامل الضرر معايير التعويضات المادية والمعنوية لعائلات الشهداء والجرحى والمعاقين والمرضى الذين يعانون من الآثار النفسية، أي الأضرار الإنسانية الملموسة والمعنوية، وفاة، إصابات وإعاقات، وآثار نفسية حدثت نتيجة الأزمة وتقييم من قبل جهات طبية رسمية وأهلية (من ١٠٠ نقطة يتم تثقيل الضرر، فمن توفي وكان معيلاً لأطفال يتجاوز عددهم مثلاً ٥ أولاد ولا يمتلك غير منزله مثلا تحوز عائلته على قيمة المعامل كاملةً). إن اعتماد معامل الضرر يعني أن سورية لكل السوريين وسيخفف من صعوبات التنفيذ المادي- التقني لعملية إعادة البناء، إضافة إلى معامل التهديم، أي الضرر المادي في العمران والبناء والممتلكات الخاصة والأملاك العامة والبنية التحتية، من التهديم الجزئي إلى الدمار الكلي وتقييم من جهات فنية رسمية وأهلية (من ١٠٠ نقطة يتم تثقيل التهديم).

وأخرها هو معامل التصحيح، المركب والمبتكر وهو معامل مركب للمعاملات الثلاثة أعلاه لغايات العدالة الزمنية والشاملة قطاعياً وجغرافياً وتبني مستقبل تنموي مستدام لكل السوريين، بحيث تجمع المعاملات الثلاثة أعلاه (وبتثقيل نوعي يعتمد توافقياً) ويتم جبر المجموع بتخفيضه بالعوائد التي ستحصل عليها المنطقة وقاطنوها من البرامج الفرعية لإعادة الإعمار وما يتم إنفاقه على البنى التحتية من قبل الغير بما فيه إنفاق الحكومة والذي يشكل عوائد خارجية وانتفاعاً إضافياً.

وفي مجال النقل البري بيّن عربش أن سورية تعتبر عضواً في منطقة الغافتا، ومنفذاً إستراتيجياً للعراق ولدول الخليج على المتوسط، ومن هنا تتبلور أهمية محوري الشمال والجنوب، وهنا يصبح السؤال مشروعاً حول غلبة فلسفة النمو على حساب التنمية، مع ملاحظة مفارقة أن ٨٠٪ من السكان يتمركزون على محور حلب درعا، في حين تشكل المنطقة الشرقية ٧٠٪ من مصادر الناتج، ولذلك يجب إعادة رسم الخريطة وإعادة توزيع الأحمال والأثقال، ويقترح هنا الطريق الشمالي الجنوبي والشرقي الغربي وامتداداتهما الإقليمية كمحاور للتنمية المتوازنة وليست طرقاً خدمية بل «كوريدورات تنموية» بحيث تستهدف فك الاختناقات ليس فقط الطرقية بل التنموية من خلال تفعيل مكانة سورية في الإقليم واندماج مناطقي فعال وتوليد مكامن جديدة للنمو، محور شمال جنوب مع دلتا التنمية الشمالية، ودلتا التنمية الجنوبية

وفي النقل الجوي يجب العمل على إنشاء مطارين جديدين وتوسيع المطارات الحالية لتستفيد سورية من مكانتها وتصبح منصات عبور بين القارات الثلاث، وبناء مرفأ متوسطي حيث إن سورية لم تستفد كما يفترض من إعمار العراق المحتاج لمنفذ بحري خاصة باتجاه المتوسط كمثال.

وفي الطاقة والبنية التحتية يجب بناء مصانع مكونات ومزارع لإنتاج الطاقة الكهروشمسية والكهروريحية، وشراكات إستراتيجية مع دول حتى من خارج المنطقة لبناء معامل ومصانع لتلبية إمدادات الطاقة الداخلية، وتأسيس الخطوط العابرة للنفط والغاز، كمحور العراق سورية، والغاز الإيراني، وإقامة منشآت نفطية بتمويل وتحالف مشترك، في شمال شرق سورية كمصفاة للنفط العراقي ليمد كلاً من العراق وجنوب تركيا والمنطقة الشرقية من سورية بالمشتقات ويصدر الفائض، وإقامة مصفاة عربية على المتوسط.

«التموين»: ٥٠٠ سلة غذائية مجاناً كل شهر لذوي الشهداء في دمشق

عبد الهادي شباط

كشف وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أمس أن فرع دمشق للمؤسسة العامة الاستهلاكية سيقوم بدءاً من ٢١ آذار بتوزيع خمسمئة سلة غذائية لذوي الشهداء شهرياً وبشكل مجاني. مبيناً أن قيمة السلة الواحدة نحو ٥ آلاف ل.س وتشمل أسر كل من شهداء الجيش العربي السوري والعاملين في وزارة التجارة الداخلية.

وفي سياق آخر بين الوزير أنه سيتم اليوم افتتاح صالتين جديدتين للمؤسسة العامة الاستهلاكية في منطقتي مساكن برزة وركن الدين وذلك في إطار خطط الوزارة وسعيها لربط مؤسسات التدخل الإيجابي بشبكة متصلة مع بعضها البعض لتغطية جميع المناطق والأحياء والقرى السكنية بهدف تخفيف الأعباء عن المواطن.

كما أشار الوزير إلى أنه بمناسبة اليوم العالمي لحماية المستهلك سيتم القيام بجولة يوم الغد يشارك فيها مسؤولون في الوزارة وجمعية حماية المستهلك على صالات ٢٩ أيار التابعة لسندس ومجمع الأمويين للاستهلاكية وصالة الجلاء للخزن والتسويق ومهرجان التسوق بالمزة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين معاون مدير الاستهلاكية محمد العمري أن المؤسسة تسعى لتأمين مختلف المواد والسلع الأساسية للمواطن والتخفيف من حلقات الوساطة للتخفيف من كلف وقيم المواد وإيصالها للمواطن بسعر منافس مؤكداً أن صالات الاستهلاكية ومجمعاتها باتت تشتمل على تشكيلة واسعة من السلع والمواد وخاصة التي يحتاجها المواطن بشكل ضروري ودائم وأن المؤسسة تعمل على تحديث صالاتها ونظم البيع في هذه الصالات إضافة إلى تحسين أسطول النقل الذي بات غير ملب لطبيعة العمل واحتياجات المؤسسة.

هيئة استشارية للحكومة: إذا وضعت المصارف يدها على المنشآت الصناعية فلن تبيعها إلا بثمن بخس

محمد راكان مصطفى

بدأت منذ أيام مباحثات في محافظة حلب بين مدير هيئة الضرائب والرسوم عبد الكريم الحسين ورئيس اتحاد غرف الصناعة فارس الشهابي، بتوجيه من رئاسة الحكومة، لدراسة طلب الاتحاد حول الحصول على إعفاء كامل عن الضرائب القديمة المترتبة على المنشآت الصناعية المتضررة، وذلك لتعذر إمكانية السداد بسبب الأضرار التي إصابة منشآتهم.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّنت الإدارة الضريبية أنه تم الاجتماع مع الصناعيين والاستماع إلى مشاكلهم وطلباتهم، مع تأكيدها أنه تم حل بعض المشكلات المطروحة وبشكل فوري، وتم إعداد كتاب بالمشكلات التي تحتاج إلى استصدار قوانين أو مراسيم إلى الجهات الوصائية المختصة لاتخاذ القرارات المناسبة.

ترافق ذلك بعقد اجتماع لمديري المصارف العامة من أجل دراسة مجموعة اقتراحات وجهها رئيس الحكومة إلى وزير المالية لبيان الرأي حلول مقترحات الاتحاد بإمكانية إيقاف تنفيذ قرارات الحجز الواقعة على المنشآت الصناعية وما يتبعها من ملاحقة قضائية، إلى حين إعادة إقلاع المنشآت والبدء بالإنتاج من جديد إضافة إلى إعادة جدولة القروض.

وبحسب ما علمت «الوطن» سوف يعقد اجتماع آخر قريباً مع اتحاد غرف الصناعة من أجل الوصول إلى حلول نهائية توائم بين دعم تشغيل المصانع من جهة، وضمان حقوق المصارف من جهة أخرى.

ومن الحلول المقدمة إلى رئيس الحكومة من هيئة استشارية، إعطاء فرصة لمدة ستة أشهر لجميع المنشآت المستمرة بالإنتاج مع استمرار استحقاق الفوائد العقدية على إجمالي المستحقات للمصارف العامة والخاصة من دون احتساب فوائد تأخير أعباء أخرى خلالها وتمديد هذه الفرصة ستة أشهر في حال ثبت استمرار المنشأة بالإنتاج.

وتضمنت الحالة الثانية إعطاء فرصة لمدة ثلاثة أشهر في حال التقدم بطلب إصلاح أو ترميم أو إعادة تأهيل وتمديدها لستة أشهر ومنحها فرصة لإعادة الإقلاع وإعادة الإنتاج قابلة للتمديد ستة أشهر.

واعتبرت الهيئة أن هذا الحل الوسط هو الأقل سوءاً للمصارف لأنه وفي حال قامت المصارف بوضع اليد على المنشآت وأغلقتها لن تستطيع في هذه الظروف أن تبيعها إلا بثمن بخس في أحسن الأحوال، وإن إعطاء فرصة للمنشآت القادرة والراغبة في الاستمرار من شأنه يؤدي بالمصارف بالحصول على حقوقها ولو بعد حين، والأهم أنها المساهمة في تدوير عجلة الإنتاج والذي سينعكس حتماً إيجاباً على المستوى الاقتصادي.

وذكرت أن إمكانية تنفيذ الاقتراحات كلاً أو جزءاً يتطلب اعتمادها من رئاسة مجلس الوزراء واللجنة الاقتصادية، بإصدار قرار خاص وتشكيل لجنة خاصة يشكلها رئيس الحكومة لمتابعة موضوع القروض والإشراف على حسن التنفيذ، ووضع التعليمات التنفيذية. موضحةً أنه من المنطقي أن يتم إعطاء فرصة لأصحاب المنشآت الصناعية برفع قرارات رفع السفر، كما تم لحظ عدم إمكانية تطبيق القرار على الجميع الجدي وغير الجدي في المناطق الآمنة وغير الآمنة وأنه يجب التمييز بين حالات المقترضين من حيث النشاط والمصداقية لدى العميل وهذا ما يمكن التأكد منه وإنجازه بصورة موضوعية عن طريق اللجنة الخاصة العليا المشكلة بقرار من رئيس الحكومة التي تم ذكرها سابقاً.

مركز دمشق للأبحاث والدراسات
Damascus Center For Research and Studies
مداد

إطلاق تقرير تداعيات الأزمة على الاقتصاد السوري عن الفترة (٢٠١١-٢٠١٥)

يعتزم مركز دمشق للأبحاث والدراسات (مداد)، بوصفه مؤسسة بحثية مستقلة غير ربحية، إطلاق تقرير يستقصي تأثيرات الأزمة السورية على الاقتصاد الوطني خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى العام ٢٠١٥. ويُعدّ هذا التقرير حلقةً ثانيةً من مجموعة تقارير مماثلة تناولت الآثار الاقتصادية للأزمة (صدر العام الماضي تقرير يرصد الآثار الاقتصادية للأزمة السورية عن الفترة ٢٠١١-٢٠١٤ ولم ينشر بعد)، هذه الأزمة التي دخلت عامها الخامس ومازالت تعصف بالبلاد في ظل تصاعد وانتشار جغرافي كبير للأعمال القتالية، الأمر الذي كلف الاقتصاد الوطني خسائر اقتصادية هائلة تم تقديرها من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية البديلة، وذلك في ظل غياب شبه كامل للأرقام الاقتصادية الرسمية. والجدير بالذكر أن النتائج والتقديرات التي توصل إليها التقرير هي حصيلة عمل جماعي لمجموعة من الخبراء الاقتصاديين في المركز، اعتمدوا كافة معايير المهنية والكفاءة والوطنية في تقديرها، وبموضوعيّة تامة، إذ كان الهدف الوحيد من هذا التقرير هو الوصول إلى أرقام ومؤشرات اقتصادية أقرب ما تكون للدقة لوضعها في خدمة كل من يريد بناء وإصلاح ما تسببت به هذه الأزمة من أضرار على الاقتصاد الوطني.

ويشتمل التقرير على ستة محاور رئيسية هي:

- الناتج المحلي الاجمالي
- التضخم
- سعر صرف الليرة السورية
- الموازنة العامة للدولة والعجز
- التجارة الخارجية
- القطاع المصرفي

وسيتم الاعلان عن إطلاق التقرير بشكله النهائي في نهاية الشهر الجاري على أبعد تقدير، كما سيقوم المركز بنشر ملخص عن أهم النتائج التي توصل إليها.

مركز دمشق للأبحاث والدراسات (مداد)

رد

المصرف الصناعي: مديرو المصارف لم يحضروا ورشة المدن الصناعية لأن هيئة الاستثمار لم تدعهم

إشارة إلى ما نشر في العدد ٢٣٣٨ تاريخ ٢٠١٦/٢/١٨ من صحيفتكم بعنوان: حجج غياب المصارف عن المناطق الصناعية واهية.

فقد أشار كاتب المقال إلى غياب المديرين العامين للمصارف العامة عن ورشة العمل، حول دور المصارف العامة في تحسين البيئة الاستثمارية ضمن المدن الصناعية.

نبيّن في هذا الخصوص أن الكتب المرسلة من هيئة الاستثمار إلى المصارف العامة لم تدع المديرين العامين بالتحديد إلى الحضور، وإنما كانت الدعوة إلى حضور اجتماع مزمع عقده يوم الأربعاء الواقع في ٢٠١٦/٢/١٧، في العاشرة صباحاً لبحث إحداث فروع للمصارف العامة في المدن الصناعية، ومعالجة بعض المشاكل والصعوبات التي تواجه المستثمرين وبناء عليه قامت المصارف العامة ومنها المصرف الصناعي بتسمية ممثلين مختصين لحضور الاجتماع المذكور.

وقد رشح المصرف الصناعي مديرة الاستثمار والتمويل والعلاقات العامة ومدير الشؤون المالية في المصرف، ولم نعلم أن هناك ورشة عمل أساساً، وتفاجأ الحضور بأن هناك برنامجاً لورشة عمل يتضمن كلمات للمديرين العامين للمصارف. وهذا ما لم نبلغ به إطلاقاً. يرجى الاطلاع والتصحيح مع تمنياتنا لكاتب المقال بالتوفيق، والتقصي بشكل أدق مستقبلاً قبل نشره لأي خبر مع أننا لم نغلق أبوابنا تجاه الصحافة وتحديداً صحيفتكم الموقرة.

المدير العام قاسم زيتون